



## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

### البند 6 من جدول الأعمال

يسر المديرية التنفيذية أن يقدم طي هذه الوثيقة تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- ← الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009  
(WFP/EB.A/2010/6-A/1)
- ← التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016  
(WFP/EB.A/2010/6-B/1)
- ← تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات  
(WFP/EB.A/2010/6-C/1)
- ← التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)  
(WFP/EB.A/2010/6-D/1)
- ← خيارات استعراض الإطار المالي  
(WFP/EB.A/2010/6-E/1)
- ← التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي  
(WFP/EB.A/2010/6-F/1/Rev.1)
- ← التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج  
(WFP/EB.A/2010/6-G/1)
- ← تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي  
(WFP/EB.A/2010/6-H/1)
- ← تقرير المفتش العام  
(WFP/EB.A/2010/6-I/1)
- ← تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة)  
(WFP/EB.A/2010/6-J/1)
- ← التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال  
(WFP/EB.A/2010/6-K/1)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2

3 June 2010

ORIGINAL: ENGLISH

## نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1714

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية  
2010/6/2

إلى عناية السيدة شيران،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المعنونة كالتالي:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009 (WFP/EB.A/2010/6-A/1)
- التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختبار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016 (WFP/EB.A/2010/6-B/1)
- تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2010/6-C/1)
- التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (WFP/EB.A/2010/6-D/1)
- خيارات استعراض الإطار المالي (WFP/EB.A/2010/6-E/1)
- التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2010/6-F/1/Rev.1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج (WFP/EB.A/2010/6-G/1)
- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2010/6-H/1)
- تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2010/6-I/1)
- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2010/6-J/1)
- التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال (WFP/EB.A/2010/6-K/1)

الرجاء التكرم بعرض تقرير هذه اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما نرجو التكرم بتزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

السيدة/ سوزن ماك لورغ ( Susan McLurg )  
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة/ جوزيت شيران (Josette Sheeran)  
المديرة التنفيذية  
برنامج الأغذية العالمي  
Via Cesare Giulio Viola, 68-70  
00148 Rome – Italy

## برنامج الأغذية العالمي

### المسائل المالية والموارد والميزانية

#### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- 1- نظرت اللجنة الاستشارية في تقارير برنامج الأغذية العالمي بشأن حساباته السنوية المراجعة لعام 2009، واختيار المراجع الخارجي، وتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، والتحديث الثاني لخطة الإدارة للفترة 2010-2011، وخيارات استعراض الإطار المالي، والتعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، فضلاً عن التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج، والتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي، وتقرير المفتش العام. كما عُرض على اللجنة، بغرض العلم، تقرير المديرية التنفيذية عن استخدام المساهمات وإعفاءات التكاليف، وتقرير عن التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال. وترد القائمة الكاملة بالوثائق المعروضة على اللجنة كملحق لهذا التقرير.
- 2- وخلال دراسة اللجنة لهذه التقارير فإنها التقت بممثلي المديرية التنفيذية للبرنامج الذين زودوها بالمزيد من المعلومات والتوضيحات.

#### الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009

- 3- تمثل الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009 (WFP/EB.A/2010/6-A/1) المجموعة الثانية من الكشوف المالية السنوية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والصادرة عن البرنامج الذي انتقل إلى تطبيق هذه المعايير اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2008. ويشمل ذلك الكشوف المالية الخمسة التالية: المركز المالي (الكشف الأول)؛ والأداء المالي (الكشف الثاني)؛ والتغيرات في الأصول الصافية (الكشف الثالث)؛ والتدفقات النقدية (الكشف الرابع)؛ والمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس). وكان المراجع الخارجي قد أصدر رأياً غير متحفظ بشأن الكشوف المالية للبرنامج لعام 2009. وتقدم المراجع الخارجي بعشر توصيات لتحسين التسيير والإدارة المالية، وهي توصيات حظيت بموافقة الأمانة. وتتعلق التوصيات الرئيسية، التي تتناولها الفقرات من 4 إلى 16 أدناه، بالأداء المالي، واسترداد ضريبة القيمة المضافة من الحكومات المضيفة، وضرورة تقدير مشروع ونجز 2، واستعراض عمل مكتب المراجعة الداخلية.
- 4- ومن بين القضايا الناشئة عن الأداء المالي للبرنامج خلال عام 2009 حدد المراجع الخارجي الحاجة إلى التأكد من أن إيرادات المساهمات تتفق مع مستوى النفقات المقررة، بالنظر إلى انخفاض المساهمات عام 2009 حسبما يتضح من الكشف الثاني بشأن الأداء المالي. كما تلاحظ اللجنة الاستشارية من الكشف الخامس أن هناك فجوة متسعة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية التي وصلت خلال عام 2009 إلى 6.4 مليار دولار أمريكي و3.8 مليار دولار أمريكي على التوالي، مما أسفر عن فارق قدره نحو 2.7 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 42 في المائة. ويظهر الكشف الخامس أيضاً أن الميزانية النهائية لعام 2009 (6.4 مليار دولار أمريكي) قد زادت بأكثر من الضعف عن التقديرات الأصلية البالغة 2.7 مليار دولار أمريكي المدرجة في خطة إدارة البرنامج لفترة السنتين 2008-2009، والتي تم تحديثها خمس مرات أثناء الفترة المذكورة.

- 5- وأخطرت اللجنة الاستشارية أن مبالغ الميزانية المدرجة في خطة الإدارة قد استندت إلى الاحتياجات، وأنها تناظر البرنامج المتوقع للعمل لا المساهمات المنتظرة، كما أن الفارق في مستوى المتطلبات والمساهمات الفعلية عام 2009 يرجع في جانب منه إلى أن بعض الحالات، على المستوى القطري، لقيت قسطاً من الدعم يقل عما حظيت به حالات أخرى. وفي حين أن اللجنة تقر

بأن القدرة على تنفيذ الأنشطة المتوقعة في خطة الإدارة مرهونة، ولطائفة متنوعة من الأسباب، بالتلقي الفعلي للمساهمات، فإنها ترى أنه قد يكون على المجلس التنفيذي النظر فيما إذا كان بالمستطاع تحسين الأساس الذي ارتكزت عليه صياغة خطة الإدارة بحيث يعكس هذا الأساس برنامج العمل المتوقع على نحو أدق. وبعد الاستفسار أبلغت اللجنة أن البرنامج يدرك أهمية هذه المسألة وأنه يعتزم دراسة الخيارات المختلفة لمراعاة النشاط المتوقع ومستويات الإيرادات المنتظرة عند إعداد خطة الإدارة.

6- وأكد المراجع الخارجي أن البرنامج دائن بمبلغ 42.1 مليون دولار أمريكي كضرائب قيمة مضافة مستحقة القبض من الحكومات المضيفة. وكما أشار المراجع فإن اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها تعفي البرنامج من الضرائب المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، ويرتهن تنفيذ الاتفاقية بإبرام اتفاق أساسي مع الحكومة المضيفة في كل بلد يعمل فيه البرنامج. على أن المراجع الخارجي يلاحظ أنه بالرغم من الإعفاء فإن البرنامج يدفع ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان، كما أن استردادها يتأخر في بلدان أخرى مما يمكن أن يؤدي إلى خسائر في الفوائد. وقدم المراجع الخارجي ثلاث توصيات بشأن ضريبة القيمة المضافة وهي ضرورة مراجعة الاتفاقيات الأساسية مع الدول ذات السيادة، واسترداد ضريبة القيمة المضافة في مواعيد أفضل، وتحسين ترتيبات المحاسبة بحيث تشير بوضوح إلى المواقع التي تُفرض فيها هذه الضريبة، بما يوفر قسطاً أكبر من الشفافية للجهات المانحة. وتوصي اللجنة بإبقاء المجلس التنفيذي مطلعاً على الإجراءات الملموسة التي تتخذها أمانة البرنامج لحل جميع القضايا المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وبحالة استرداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع من الحكومات المضيفة.

7- ودخلت النسخة المحسنة من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) مرحلة التشغيل في 1 يوليو/تموز 2009. ويشير المراجع الخارجي إلى أن الجوانب المالية لهذا النظام قد خضعت إلى استعراض محدود فحسب في سياق مراجعة عام 2009، وذلك بالقدر اللازم لتكوين رأي المراجعة الخارجية بشأن الكشوف المالية. وكرر المراجع الخارجي توصيته الداعية إلى تقدير مردودية تكاليف نظام ونجز 2 لتحديد ما إذا كان المشروع قد حقق الأهداف التي وضعها البرنامج، كما أوصى بإجراء تقدير كامل للبيئة الرقابية لنظام ونجز 2 بالاستعانة بأخصائيين من ذوي المهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات بغية تقديم الضمانات الضرورية بشأن وجود بيئة رقابية داخلية فعالة. ويلاحظ المراجع الخارجي كذلك أنه في الوقت الذي تقل فيه التكلفة الأساسية لتشغيل نظام ونجز 2 البالغة 54.8 مليون دولار أمريكي عن الميزانية المعتمدة وقدرها 56.5 مليون دولار أمريكي بنحو 1.5 مليون دولار أمريكي فإن التكاليف الكلية لهذا النظام قد قُدرت بأقل من قيمتها بالنظر إلى أن هناك تكاليف غير مباشرة عديدة تكبدها البرنامج عند تنفيذ النظام الجديد ولم ترد في التكاليف الكلية. وتتفق اللجنة مع المراجع الخارجي بشأن الحاجة إلى تقدير شامل لتنفيذ النظام المذكور وإلى تحديد المبلغ الكامل لتكاليف المشروع. وكما أشار المراجع الخارجي فإن نظام ونجز 2 أساسي للعديد من النظم والعمليات الرئيسية في البرنامج، بما في ذلك الشؤون المالية، والموارد البشرية، والشراء، وضبط المخزونات، فضلاً عن عمليات المراجعة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدروس التي استقاها البرنامج في هذا الصدد ستكون ذات قيمة بالغة للكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة المنخرطة في جهود مماثلة تتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتنفيذ الكامل للنظم المؤسسية لتخطيط الموارد. وعلى هذا فإن اللجنة تحض البرنامج على المضي قدماً في عمليات التقييم التي أوصى بها المراجع الخارجي.

8- وفيما يتعلق بمسائل التسيير فقد أجرى المراجع الخارجي استعراضاً لمكتب المراجعة الداخلية، وركز بشكل خاص على تغطية التخطيط والمراجعة في عام 2009، ومتابعة التوصيات، ومجال تحسين الإبلاغ عن الأداء في المكتب. وتلاحظ اللجنة بقلق أنه من بين عمليات المراجعة المزمعة لعام 2009 والبالغ عددها 33 عملية فقد تم تنفيذ 20 عملية فقط أي ما نسبته 67 في المائة من العمل المخطط له. ويشير المراجع الخارجي إلى أن حالات التأخير والقصور في النواتج ترجع في المقام الأول إلى

النقص في عدد الموظفين. وترى اللجنة أن من الضروري توفير تغطية مراجعة فعالة وضمان توافر أعداد كافية من الموظفين المهرة بغية الحفاظ على أرفع مستويات ممكنة من الرقابة ودعم الثقة بعمليات البرنامج. ولذلك تحت اللجنة البرنامج على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين حالة التوظيف في مكتب الرقابة على وجه السرعة. كما تؤكد اللجنة ضرورة قيام مكتب المراجعة الداخلية بتحسين معدل إنجاز خطة العمل المزمعة لعمليات المراجعة.

9- وبشأن التوصيات النابعة من عمليات المراجعة الداخلية التي يجريها مكتب الرقابة، تلاحظ اللجنة أنه حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 كانت هناك 20 توصية بشأن مخاطر مرتفعة و564 توصية بشأن مخاطر متوسطة تنتظر التنفيذ. وساور اللجنة القلق من ارتفاع عدد التوصيات المعلقة واستفسرت عن حالة التنفيذ الأخيرة لهذه التوصيات. وأبلغت إدارة البرنامج اللجنة أنها قررت الاضطلاع بدور محوري نشط في التعامل مع التوصيات المعلقة، التي جرى استعراضها على أساس كل حالة على حدة، وأنه قد جرى بالإضافة إلى ذلك إرساء نظام للمتابعة. ونتيجة هذه الإجراءات فقد انخفض عدد التوصيات المعلقة بشأن المخاطر المرتفعة من 22 توصية في بداية مارس/آذار إلى 10 توصيات، وأن عدد التوصيات بشأن المخاطر المتوسطة هبط من 512 توصية إلى 376 توصية. وتلاحظ اللجنة التقدم المحقق. وتوصي اللجنة إدارة البرنامج بأن تواصل انخراطها في هذه المسألة على الدوام وأن تبذل الجهود لمعالجة أمر التوصيات المعلقة المتبقية كأمر ذي أولوية.

10- وتلاحظ اللجنة، من المذكرة 9 في الكشوف المالية المتعلقة بالخسائر، ومدفوعات الإكراميات، وحالات الشطب (الفقرات 184-186)، أن حجم الخسائر في السلع الغذائية التي وصلت إلى البلدان المتلقية بلغ 21 960 طناً مترياً قيمتها 9.4 مليون دولار أمريكي في عام 2009، بينما وصلت قيمة خسائر المواد غير الغذائية إلى 1.4 مليون دولار أمريكي. وبلغت قيمة الخسائر الناجمة عن حالات التدليس والتدليس المفترض، التي تشمل سرقة السلع والمواد غير الغذائية وتورط فيها موظفو البرنامج وأطراف أخرى، 1 349 724 دولاراً أمريكياً منها 84 007 دولارات أمريكية تم استردادها. وقد أدلت اللجنة بتعليقها على الأمر في الفقرتين 34 و35 أدناه، وذلك في سياق ملاحظاتها على تقرير المفتش العام.

11- ويوصي المراجع الخارجي بأن يصدر البرنامج كشفاً بشأن الرقابة الداخلية يصف مدى فعالية الضوابط الداخلية، ويوقع عليه الرئيس التنفيذي للمنظمة شخصياً، ويُدرج كجزء من الكشوف المالية المراجعة. وكما أشار المراجع الخارجي فإنه في حين أن المسؤولية الرئيسية عن إعداد كشف الرقابة الداخلية تقع على عاتق المديرية التنفيذية، فإن هذا الكشف سيستند إلى ضمانات مقدمة من الإدارة العليا، وإلى تقييم مستقل يعده مكتب الرقابة عن بيئة الرقابة، وإلى تقييم لجنة المراجعة أيضاً للضمانات الواردة دعماً للكشف. وعند الاستفسار أخطرت اللجنة بأن إصدار مثل هذا الكشف يتطلب جهوداً ضخمة. وترى اللجنة أن الحاجة تدعو إلى مزيد من التحليل لتحديد أعباء العمل المترتبة على ذلك بصورة دقيقة ولتعيين الإجراءات الواجب إتباعها لإصدار كشف الرقابة الداخلية. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى المديرية التنفيذية إجراء مثل هذا التحليل وتزويد المجلس التنفيذي بمزيد من المعلومات بهذا الشأن.

12- وتوصي اللجنة بالموافقة على الكشوف المالية المراجعة لعام 2009.

13- وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2010/6-H/1)، تلاحظ اللجنة أنه منذ تاريخ التقرير الأخير في مايو/أيار 2009 فقد تم تنفيذ 16 توصية من التوصيات المعلقة البالغ عددها 38 توصية، أي ما نسبته 42 في المائة، وأن كل التوصيات المبلغ عنها قبل يناير/كانون الثاني 2009 قد أُنجزت.

### اختيار وتعيين المراجع الخارجي

14- من المقترح تعيين المراقب المالي والمراجع العام للهند مراجعاً خارجياً لحسابات البرنامج لمدة ست سنوات اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2010 وحتى 30 يونيو/حزيران 2016 (WFP/EB.A/2010/6-B/1). وتلاحظ اللجنة أن مجموع الأتعاب السنوية التي سينقاضها المراجع الخارجي يبلغ 385 000 دولار أمريكي، وهو ما يشمل جميع التكاليف، وأن أي زيادة تتطلب إذناً مسبقاً من المجلس التنفيذي بعد أن يقدم المراجع الخارجي مبررات مفصلة لذلك. كما تلاحظ اللجنة أن أي تغييرات في نطاق العمل أو زيادات لمراعاة أثر أسعار الصرف ستناقش مع البرنامج.

15- وكما أشارت الوثيقة المعنية فقد أجريت عملية الاختيار على أساس عطاءات تنافسية، وتولت قيادتها لجنة تقييم مؤلفة من مكتب المجلس لعام 2009، بدعم من لجنة مراجعة الحسابات ومجموعة فنية من أمانة البرنامج. وترى اللجنة أن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج استند كما يبدو إلى عملية صارمة وشفافة، وتوصي بالموافقة على توصية لجنة التقييم.

16- وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن تقييم مدى كفاية ما يقترحه المراجع الخارجي من نطاق وتغطية. وأخطرت اللجنة بأن اقتراح المراجع الخارجي ينص على توفير نحو 37 شهراً عمل من خدمات المراجعة سنوياً، بما في ذلك عمليات المراجعة الميدانية. وعند النظر مستقبلاً في مدى كفاءة وعمق تغطية أنشطة مراجعة عمليات البرنامج، فإن المجلس التنفيذي قد يرغب في مراعاة خبرات وممارسات كيانات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد.

### لجنة مراجعة الحسابات

17- تشمل التقارير المتعلقة بلجنة مراجعات الحسابات ما يلي: تعيين أعضاء جدد في لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2010/6-C/1)؛ والتعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2010/6-F/1)؛ والتقارير السنوي للجنة المذكورة لعام 2009 (WFP/EB.A/2010/6-G/1).

18- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المراجع الخارجي أوصى في تقريره بشأن الحسابات المالية المراجعة لعام 2009 بأن يسعى المجلس التنفيذي إلى أن يوسع اعتماده على لجنة مراجعة الحسابات وأن يحيط بدرجة أكبر بعملها، وأنه بالإضافة إلى التقرير السنوي الذي ترفعه هذه اللجنة إلى المجلس التنفيذي فإن إجراء حوار ذي طابع رسمي ومنتظم مع مكتب المجلس يمكن أن يكون مفيداً. وترى اللجنة الاستشارية أنه في هذه المرحلة المبكرة التي انقضى فيها عامان فحسب على بدء لجنة مراجعة الحسابات لعملها فإن المجلس التنفيذي قد يرغب في النظر في السماح للجنة بمواصلة عملها على أساس اختصاصاتها الحالية بغرض اكتساب المزيد من الخبرة في رفع تقاريرها. وبمقدور المجلس أن يدرس أية متطلبات محتملة لإدخال تعديلات على تلك الاختصاصات في ضوء تلك الخبرة، وأن يراعي أيضاً مهام أجهزة الرقابة القائمة الأخرى.

19- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات تتسم بالغموض كما يبدو، وأنها تستحق المزيد من التجهيز والتوضيح. وعلى سبيل المثال فإن من المفيد بالنسبة للفقرة 2(ب) من الاختصاصات إيراد تحديد أكثر دقة لما يُشكل "المسائل المتعلقة بتسيير الأعمال". كما تلاحظ اللجنة أن الاختصاصات في بعض الحالات توكل إلى الرئيس واللجنة دوراً أوسع مما يمكن توقعه لجهاز ذي وظيفة استشارية صرفة. ففي ظل الفقرة 11، مثلاً، فإن من المقترح أن "يتشاور رئيس لجنة مراجعة الحسابات مع الإدارة حول اختيار أعضاء جدد في اللجنة ويشارك كعضو في أي فريق للتعيينات"، وفي الفقرة 2(س) فإن اللجنة ستقدم المشورة والتوصيات بشأن تعيين المفتش العام، ومدير المراجعة الداخلية للحسابات، ومدير مكتب التفتيش والتحقيق. وفي حين تقرر اللجنة الاستشارية بأن للجنة مراجعة الحسابات دوراً تضطلع به في اختيار المفتش العام،

فإنها ترى أن تعيين مدير المراجعة الداخلية ومدير التفتيش والتحقق هما أمران يندرجان ضمن نطاق مسؤوليات المفتش العام، بما يتماشى مع حقه في تعيين موظفي مكتبه. وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة مراجعة الحسابات تشير في الفقرة 25 من تقريرها السنوي إلى أنها "نظرت. ووافقت" على تقرير المفتش العام لعام 2009. وتشدد اللجنة الاستشارية على أن دور لجنة مراجعة الحسابات هو أن تعمل بصفة استشارية خبيرة لمساعدة المجلس التنفيذي على أداء وظيفة الرقابة الموكلة إليه. وبرأي اللجنة الاستشارية فإن اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات تتجاوز كما يبدو نطاق دورها الاستشاري.

20- ومن المقترح تعيين عضوين جديدين في لجنة مراجعة الحسابات ليحلا محل العضوين اللذين ستنتهي فترتهما خلال عام 2010. ورغم أن الوثيقة لا تنص على ذلك صراحة، فإن اللجنة قد استخلصت من مداولاتها مع ممثلي المديرية التنفيذية أن البرنامج سي طرح خيار تمديد فترة العضوين الحاليين المذكورين لمدة سنة واحدة بغرض ضمان الاتساق مع اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، وكذلك الحفاظ على الاستمرارية والاستقرار. وفيما يتعلق بالعضوين المرشحين فإنه ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على حلولهما محل العضوين الحاليين في لجنة مراجعة الحسابات الأنف ذكرهما. وترى اللجنة الاستشارية أن من المنطقي تمديد فترة العضوين الحاليين في لجنة مراجعة الحسابات لسنة واحدة.

#### التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

21- تقدر قيمة برنامج العمل المحدث لعام 2010 (WFP/EB.A/2010/6-D/1) بنحو 6.4 مليار دولار أمريكي، بما يظهر زيادة بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي ترجع أساساً إلى المتطلبات الإضافية لكل من هايتي (570 مليون دولار أمريكي) وإثيوبيا (267 مليون دولار أمريكي)، وباكستان (111 مليون دولار أمريكي)، والنيجر (111 مليون دولار أمريكي). وقدر البرنامج بداية بمبلغ 4.35 مليار دولار أمريكي، وزاد بنحو 595 مليون دولار بعد التحديث الأول. ويبلغ مجموع المتطلبات لفترة السنتين 2010-2011 ما مقداره 10.7 مليار دولار أمريكي. وتبقى المساهمات المتوقعة لفترة السنتين 2010-2011 دون تغيير عند مبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 3.75 مليار دولار سنوياً، وهو ما يمثل 70 في المائة من المتطلبات الإجمالية. وترى اللجنة أن خطة الإدارة المحدثه، التي تتوقع زيادة كبيرة في برنامج العمل مع بقاء مستوى المساهمات دون تغيير، تضيف مزيداً من المصداقية على ملاحظات اللجنة بشأن النهج المعتمد لصياغة خطة الإدارة (انظر الفقرة 5 أعلاه).

22- وتلاحظ اللجنة أن البرنامج يسعى إلى تعزيز الفعالية التشغيلية، وقد تمكن من تحقيق تخفيضات في الميزانية بمبلغ 67 مليون دولار في عملياته في السودان تتألف من نحو 37 مليون دولار أمريكي من تكاليف الدعم المباشرة (الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراء، والمالية والإدارة في الخرطوم) ونحو 30 مليون دولار أمريكي في عمليات النقل البري. ويعتزم البرنامج القيام بجهود مماثلة في مكاتبه القطرية الأخرى.

23- وتلاحظ اللجنة أن اقتراح التمويل لاستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل مقدم للموافقة عليه، بناءً على دراسة إدارة الأصول والخصوم التي طلبها البرنامج، والتي حددت ضرورة توفير تمويل إضافي بمبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي سنوياً للأعوام الخمسة عشر القادمة، بدءاً من عام 2010، بغية تمويل استحقاقات الموظفين بالكامل. ومن المقترح أن يتم توفير التمويل لعام 2010 من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. واعتباراً من عام 2011، سيوفر الدعم من تكاليف الموظفين المعيارية بما في ذلك مبلغ 3.37 مليون دولار أمريكي من تكاليف الموظفين المعيارية الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة ومبلغ 4.13 مليون دولار أمريكي من تكاليف الدعم المباشر الممولة من تكاليف الموظفين المعيارية، بما يتناسب مع عدد الموظفين الممولين من كل مصدر من المصادر، وذلك حسبما اتفق عليه في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2010. وتلاحظ اللجنة، من الفقرة 39 من التقرير، أن التمويل الإضافي سيمكّن البرنامج من معالجة هذه القضية على نحو استباقي، وأن المزيد

من التأخير في معالجتها سيجعل من إدارتها على المدى الطويل أمراً صعباً. ورهنًا بقرار المجلس التنفيذي بشأن تمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، فإن اللجنة الاستشارية لن تعترض على الإجراءات المقترحة من المجلس التنفيذي.

24- وتلاحظ اللجنة أن الرصيد الافتتاحي لفترة 2010-2011 من الجزء غير المخصص من الحساب العام يبلغ -25.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً بالمقارنة مع التوقعات المقدمة في أكتوبر/تشرين الأول 2009 عندما قدمت خطة الإدارة للمرة الأولى. وطلبت اللجنة الاستشارية المزيد من المعلومات عن العوامل الكامنة وراء هذا التراجع لاستكمال التفسير المقدم في الفقرة 44 من التقرير. وفي ظل المركز المالي الضعيف للجزء غير المخصص من الحساب العام، يقترح البرنامج الآن تمويل 38.9 مليون دولار أمريكي من النفقات المتعلقة بالأمن من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بدلاً من الجزء غير المخصص من الحساب العام. وتعرب اللجنة، رغم عدم اعتراضها على مسار العمل هذا، عن قلقها تجاه اللجوء المتكرر لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية النفقات غير المتكررة. وهي تلاحظ أن قد تمت الموافقة على مبلغ 25.9 مليون دولار أمريكي لمثل هذه النفقات للفترة 2010-2011. وترى اللجنة أنه يجب رصد عمليات السحب من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للنفقات غير المتكررة. وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن ينظر في الغرض المحدد الذي أنشئ من أجله حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وأن يوضح أكثر نوع النفقات التي يجب أن يُخصص من أجلها.

25- وفيما يخص حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، تلاحظ اللجنة من الجدول 3 في الوثيقة أن الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2010 بلغ 152 مليون دولار أمريكي وأن رصيد الإقفال في نهاية عام 2011 يقدر بنحو 79.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع التوقعات الأصلية البالغة 44.5 مليون دولار أمريكي في خطة الإدارة الأولية، وذلك يرجع إلى العائد الإضافي المحصل من تكاليف الدعم غير المباشرة. وستمكن هذه الزيادة في العائد البرامج من بلوغ هدفه في الإبقاء على مبلغ يعادل 4 أشهر من النفقات المتوقعة، أي 80 مليون دولار أمريكي.

26- وتوصي اللجنة بالموافقة على التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011).

#### خيارات استعراض الإطار المالي

27- يتمثل الغرض من الاستعراض، على النحو المشار إليه في تقرير المديرية التنفيذية (WFP/EB.A/2010/6-E/1)، في موازنة الإطار المالي مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013)، والذي يحدد الخطوط العامة لنهج المساعدة الغذائية الموسع، بما في ذلك من خلال وسائل غير توزيع الأغذية، تشمل التحويلات النقدية، والقسائم، والدعم الفني، والتدريب. ويعكس نموذج التمويل الحالي النهج القائم على الكمية بالطن للسلع، الذي يميز بين تكاليف التشغيل المباشرة للأغذية، والنقل، والتخزين، والمناولة، وتكاليف الدعم المباشرة الممولة أساساً على أساس الزنة الطنية وتكاليف الدعم غير المباشرة (انظر الفقرات 8-16 من الوثيقة). لذا فإن النموذج الحالي لا يتناسب مع أشكال المساعدة غير توزيع الأغذية، ولا سيما فيما يخص تحديد تكاليف الدعم المباشرة.

28- ويطبق البرنامج مبدأ الاسترداد الكامل لتكاليف لجميع المساهمات، والذي يتوقع بموجبه أن تلبية كل جهة مانحة جميع تكاليف الدعم والتشغيل لمساهماتها. وتلاحظ اللجنة أن العمل بهذا المبدأ سيتواصل.

29- ويشمل الاستعراض ثلاثة جوانب للإطار المالي. وتقتصر هُج بديلة لكل مجال من المجالات التالية:

(أ) نموذج التكاليف المقترح للأنشطة غير السلعية (انظر الفقرات 17-36):

■ الخيار ألف: الاستمرار في استخدام النموذج الحالي (الفقرة 21)؛



- الخيار باء: فصل الأنشطة غير السلعية في إطار المشروعات: (الفقرات 22-33)؛
  - الخيار باء 1 مسارين منفصلين لتمويل الأنشطة السلعية وغير السلعية؛
  - الخيار باء 2 مسار واحد لتمويل لجميع المساهمات المقدمة للمشروع ككل دون التمييز بين الأنشطة السلعية وغير السلعية؛
  - الخيار باء 3 نهج مختلط يقدم فيه معظم التمويل للمشروع ككل، لكن مع إمكانية قبول موارد بصورة استثنائية للأنشطة السلعية أو غير السلعية.
- الخيار جيم: فصل الأنشطة غير السلعية في المشروعات المنفصلة (الفقرات 34-36).

الخيار جيم: فصل الأنشطة غير السلعية في مشروعات منفصلة

وتوصي المديرية التنفيذية باعتماد الخيار باء 3 للأسباب الواردة في الفقرتين 31 و32 من التقرير.

(ب) تمويل تكاليف الدعم المباشرة (انظر الفقرات 37-48):

- الخيار ألف: الاستمرار في استخدام النموذج الحالي وتطبيق سعر على أساس الطن المترى (الفقرة 40)؛
- الخيار باء: تعديل النموذج الحالي باستخدام تكاليف الدعم المباشرة كنسبة مئوية من تكاليف التشغيل المباشرة: (الفقرتان 41-42)؛
- الخيار جيم: تمويل تكاليف الدعم المباشرة منفصلة عن تكاليف التشغيل المباشرة (الفقرتان 43-46).

وتوصي المديرية التنفيذية باعتماد الخيار باء 3 للأسباب الواردة في الفقرة 47 من التقرير.

(ج) ضمان استقرار ميزانية دعم البرامج والإدارة (انظر الفقرات 49-63):

- الخيار ألف: الاستمرار في استخدام النموذج الحالي (الفقرة 55)؛
- الخيار باء: وضع خطة إدارة جارية (الفقرات 56-58)؛
- الخيار جيم: وضع آلية لتمويل دعم البرامج والإدارة بالنداءات المباشرة حصراً (الفقرتان 59-61).

وتوصي المديرية التنفيذية باعتماد الخيار باء 3 للأسباب الواردة في الفقرتين 57 و 58 من التقرير.

30- وتلاحظ اللجنة أن أي تعديلات ضرورية على لائحة ونظام البرنامج، وكذلك أي تعديلات ضرورية على عملياته ونظمه الداخلية، ستحدد على أساس ما يتخذه المجلس التنفيذي من قرارات.

31- وأحييت اللجنة علماً بأن هذه التوصيات قد صيغت على أساس الأعمال التحليلية الموسعة التي أجرتها الأمانة والمناقشات المستفيضة التي دارت مع أعضاء المجلس التنفيذي وكذلك مع المديرين الإقليميين والقطريين في البرنامج. وتثق اللجنة بأنه سيجري تقييم أثر الطرائق الجديدة للإطار المالي إذا وافق المجلس التنفيذي على هذه المقترحات.

تقرير المفتش العام

32- علقت اللجنة على استعراض المراجع الخارجي لمكتب الرقابة وحالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية في سياق ملاحظاتها بشأن الكشوف المالية المراجعة لعام 2009 في الفقرة 98 أعلاه.

33- وتلاحظ اللجنة ملاحظات المفتش العام بشأن مسائل التسيير ونقاط الضعف المرتبطة بإدارة الأداء (انظر الفقرة 29 من الوثيقة (WFP/EB.A/2010/6-I/1)). ويشير المفتش العام في تقريره إلى أن البرنامج لم يتمكن من أن يحدد ويقيس بطريقة

منهجية وكافية مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية بسبب عدم وجود نظام لمعلومات إدارة الأداء لدعم الإبلاغ عن أداء البرنامج. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن المراجع الخارجي في تقريره عن الفائدة المحققة من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعزيز الإدارة المالية (الوثيقة WFP/EB.1/2010/6-E/1) قد أوصى بإيجاد صلة واضحة بين ما يتم إنفاقه من موارد وبين الأهداف الاستراتيجية. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية المراجع الخارجي (الوثيقة WFP/EB.1/2010/6 (A,B,D,E,F,G)/2). وتشدد اللجنة على الحاجة إلى الاستفادة تماما من تنفيذ مشروع ونجز 2 وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحسين الإبلاغ عن الأداء بالأدوات اللازمة لقياس الانجازات وتوضيح كيفية مساهمة الموارد المقدمة في تحقيق أهدافها. وأضافت اللجنة أن وظيفة الرقابة قد ينتابها الضعف بسبب الافتقار إلى الوسائل الملائمة لرصد الأداء وقياس الانجازات.

34- ويبين الجدول 8 من تقرير المفتش العام عدد الشكاوى والقضايا في عام 2008 وعام 2009. ويشير التقرير إلى أنه في الوقت الذي انخفض فيه عدد الشكاوى من 174 شكوى في عام 2008 ليصل إلى 108 شكوى في عام 2009 فإن حدة الشكاوى قد ارتفعت وازداد عدد الشكاوى التي تعين إحالتها للتحقيق في عام 2009 (64 شكوى) مقارنة بعام 2008 (49 شكوى). وارتفع مجموع الخسائر في القضايا التي كانت رهن التحقيق في عام 2009 ليصل إلى 1.3 مليون دولار أمريكي مقابل 0.85 مليون دولار أمريكي في عام 2008. ولم يسترد حتى الآن سوى جزء يسير من خسائر عام 2009. وعلمت اللجنة أن إجراءات استرداد الخسائر تستغرق وقتا في نظام إدارة العدل، وأنه من المستبعد استرداد جزء كبير من الخسائر المتكبدة.

35- وأشار المفتش العام إلى بعض التحقيقات الرئيسية التي أجريت في عام 2009 بشأن الأعمال الانتقامية المرتكبة انتهاكا لسياسة حماية المبلغين عن المخالفات، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والسلوك غير المرضي؛ والتحقيقات المتعلقة ب كبار الموظفين وحالات تحويل مسارات الأغذية. وتؤكد اللجنة ضرورة وضع إجراءات ملائمة لتلافي الإهمال والإساءات (انظر مثلا الفقرة 71 من التقرير). وعلاوة على ذلك فإن اللجنة على ثقة من اتخاذ الإجراءات التأديبية التي تناسب طبيعة وجسامه الجرم المرتكب في كل تلك القضايا. وتشير اللجنة في هذا الصدد، نظرا للمخاطر الكبيرة التي تحقق ببيئة عمل البرنامج، إلى الحاجة إلى تعزيز ضوابط الإدارة.

36- وتلاحظ اللجنة من الجدول 9 في التقرير أنه من بين ما مجموعه 234 توصية في عامي 2008 و2009 لم تنفذ 120 توصية حتى نهاية عام 2009. ولاحظت اللجنة في الفقرة 9 أعلاه المعلومات الإضافية المقدمة بشأن الإجراءات المتخذة للتعبيل بتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى تركيز الجهود على تنفيذ سائر توصيات المراجعة الداخلية التي لم تنفذ حتى الآن، وتوصي المفتش العام بمتابعة تنفيذها.

#### التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال

37- فيما يتعلق بالتقرير الذي أصدره فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال في 10 مارس/آذار 2010، وهو التقرير الذي يتضمن مزارع بشأن ضوابط البرنامج وإشارات إلى ارتفاع مستوى حالات تحويل مسار الأغذية، تلاحظ اللجنة أن المراجع الخارجي قد خلص إلى عدم كفاية الأدلة التي تثبت أن تلك المزارع تنطوي على خطر مادي فيما يتعلق بارتكاب أفعال تدليس في الكشوف المالية، وأشار إلى أن ذلك لم يؤثر على رأيه بشأن مراجعة الحسابات. وأشار المراجع الخارجي أيضا إلى أن مكتب المراجعة الداخلية يتولى إجراء استعراض مستقل للرقابة التشغيلية والمالية في البرنامج بأسره، وأنه لم يجد أثناء رصده لعمل مكتب الرقابة في الصومال على مدار السنوات أي ثغرات مادية في الرقابة الداخلية التي يضطلع بها المكتب. وتلاحظ اللجنة كذلك أن المجلس التنفيذي وافق في 31 مارس/آذار 2010 على التوصيات الثلاث الواردة في تقرير هيئة مكتب المجلس بعنوان

"التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال - استنتاجات اجتماعات هيئة المكتب المنعقدة في 12 و 17 مارس/آذار 2010 بشأن الصومال" (الوثيقة WFP/EB.A/2010/6-K/1).

38- وتشير المديرية التنفيذية في الفقرة 6 من تقريرها عن الكشوف المالية المراجعة لعام 2009 (الوثيقة WFP/EB.A/2010/6-K/1) إلى أنه نظرا للوضع السائد في الصومال حيث أدى انتشار النزاعات وفقدان السلطة الحكومية إلى جعل عمليات الرصد والرقابة العادية مسألة بالغة الصعوبة فقد اضطر البرنامج إلى إعادة تقدير إجراءاته باستمرار. وأجرى المفتش العام سبع عمليات للمراجعة وثلاث عمليات تحقيق على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. وعلاوة على ذلك وبناء على آخر تحقيق أجراه المفتش العام في خريف عام 2009، وضع البرنامج عددا من الإجراءات والضوابط الجديدة، وأوقف في يناير/كانون الثاني 2010 عملياته في جنوب الصومال عندما أصبح من المستحيل الحفاظ على المعايير والضوابط بسبب تفاقم الحالة والتهديدات الأمنية.

39- وترحب اللجنة بالإجراءات السريعة التي اتخذها البرنامج استجابة لتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال. وتطلب اللجنة من البرنامج مواصلة تحسين ضوابطه الداخلية وآليات الرقابة على الإدارة للحد قدر المستطاع من المخاطر.

**الوثائق****الموافقة**

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009	WFP/EB.A/2010/6-A/1 -1
التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016	WFP/EB.A/2010/6-B/1 -2
تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات	WFP/EB.A/2010/6-C/1 -3
التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)	WFP/EB.A/2010/6-D/1 -4
خيارات استعراض الإطار المالي	WFP/EB.A/2010/6-E/1 -5
التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي	WFP/EB.A/2010/6-F/1/Rev.1 -6

**للنظر**

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج	WFP/EB.A/2010/6-G/1 -7
تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي	WFP/EB.A/2010/6-H/1 -8
تقرير المفتش العام	WFP/EB.A/2010/6-I/1 -9

**للعلم**

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و4-13 (ز) من اللائحة العامة)	WFP/EB.A/2010/6-J/1 -10
التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال	WFP/EB.A/2010/6-K/1 -11